



لابد من تقديم تسهيلات لتحويل الأموال إلى شركات إعادة التأمين

والأسوق العالمية.

إضافةً لدعم التعاون الفني بين الشركات الأعضاء والجهات ذات العلاقة من خلال تبادل المعلومات والخبرات والإحصائيات، والسعى إلى تقديم مقتراحات بشأن تطوير التشريعات التي تحكم النشاط في سوريا والتشريفات ذات الصلة بهذا النشاط، والعمل على رفع مستوى صناعة التأمين والمهن المرتبطة به والعمل على تحديتها وإسهامها في توفير الخبرات والكواكب الفنية، والمشاركة في تنمية الوعي التأميني لدى المواطنين بالتعاون مع الأجهزة المتخصصة، وكذلك توثيق التعاون بين أعضاء الاتحاد والعمل على تطوير القطاع وخاصة ما يتعلق برفع مستوى خدمات للعملاء وإنشاء مجمعات وفقاً لاحتياج سوق.

بطاقة تعريف

تأسس الاتحاد السوري لشركات التأمين بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٣/٥٠٠٥ وبدأ العمل رسمياً عام ٢٠٠٧، أما أعضاء الاتحاد فهم شركات وإعادة المرخص والمسموح لها العمل في سوريا، ويهدف إلى رعاية مصالح أعضائه وتطبيق قواعد ممارسة المهنة وتمثيلهم لدى أي جهة فيما يتعلق بالأعمال وإلى تقوية الروابط وتعزيز التعاون بين الشركات.

الموحد اللبناني أيضاً لعملية تناقص للسيارات السورية عن البطاقة البرتقالية للتأمين على السيارات خارج البلد وضمن البلدان الداخلة في الاتفاقية الخاصة بذلك.

متفائل

لم يخف مراد أنه متفائل بالمجلس الحالي للاتحاد الذي يسعى لتطوير العمل في السوق التأمينية، ويتبع كل المقترنات التي ترسّل إليه والتي غالباً ما تأتي مع الموافقة وهو من شأنه تطوير العمل وتقدّيم الأفضل للسوق السورية.

كما كشف مراد أن الاتحاد يعمل على إنجاز خطط ودراسات سوف تبصر النور قريباً، ومتوقع أن يكون لديها أكثر فاعل وإيجابي في القطاع، وبهذا الاتجاه يسهم الاتحاد في إنجاز الملتقى التأميني الأول، وأن الاتحاد يسعى لدراسة السوق وتحليل عواملها وظروفها لتنظيم وتنسيق أعماله وفقاً لمتطلباتها، والعمل على تعزيز الثقة بالقطاع وتحقيق التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة به محلياً وعربياً ودولياً، وعقد الندوات والمؤتمرات المهنية والدورات التدريبية الهادفة إلى تنشيط الأعمال، وإجراء البحوث العلمية وإعداد الإحصائيات التي من شأنها خدمة القطاع، إضافة إلى جمع وتحليل ونشر المعلومات الخاصة بالسوق السورية والتعاون بين الشركات.

لا يمكن الاستهانة لأي شركة بما يتناقض مع مهام الاتحاد لأن ذلك غير منطقي ولا يمكن حدوثه، وأن رئيس مجلس الإدارة والأمين العام للاتحاد يقفون على مسافة واحدة من كل الشركات، وهو ما مكن الاتحاد مؤخراً من التوجه نحو التكاملية بين عمل الشركات بما ينمي ويخدم قطاع التأمين السوري.

وحول التوجهات الحكومية في التأمين الإلزامي للسيارات بين مراد أنه يتفق مع أن بعض الشركات كان يعتمد بشكل كامل في عمله على الإلزامي السيارات، لكن هناك آلية لتوزيع هذا العمل بين الشركات على أن يكون لكل شركة من الإلزامي نسبة ٤٠٪ من قيمة أعمالها في فروع التأمين الأخرى، وأن هناك شركات راضية بهذه الآلية مقابل بعض الشركات الأخرى غير الملتزمة بذلك.

حاضرون في الساحة العربية

حول حالة المشاركة والحضور للاتحاد على المستوى العربي بين مراد أن الاتحاد يشارك وينسق مع الاتحادات العربية وله حضور وتمثيل بالفعاليات والملتقيات العربية دوماً، وأن الاتحاد يسعى ليكون فاعلاً على المستوى العربي ويتبني مصالح شركات لديه ويدافع عنها، أنه مؤخرًا كان الاتحاد في الأردن لإنجاز عملية التناقص للبطاقة البرتقالية، ولدى الاتحاد أيضاً اجتماع مع المكتب

من قدرتها على تنفيذ التحويلات بالقطع الأجنبي للخارج.

وحول الحلول التي يراها مرادرأي أنه لا بد من السماح للشركات بالقيام بعملية التحويل المباشر لشركات الإعادة بالقطع الأجنبي، وبالسرعة المترافق عليه في نشرات البنك المركزي، أو السماح لهذه الشركات بشراء الدولار من المصرف المركزي، وعدم لجوئها لبيانات أسواق الصرف وحالات التلاعب والمضاربة التي حصلت في هذه السوق، وفي المحصلة يرى أنه إضافة لهذه المقترنات لا بد من زيادة رأس المال للشركات لتكون أكثر فاعلية وقدرة على المنافسة في السوق وجزء حصة سوقية جيدة لها، وقدرة على تطوير خدماتها ونسبة الجودة لهذه الخدمات المقدمة.

مجمع إصلاح السيارات

أوضح الأمين العام للاتحاد حول مجمع الإصلاح للسيارات الذي تحدث عنه الاتحاد سابقاً أنه لا يزال قيد البحث والدراسة، كاشفاً عن عزم ودراسة الاتحاد لإنجاز مجمعات جديدة الهدف منها الحفاظ على الأموال السورية وتوسيع الطاقة الاستيعابية للشركات في تغطية المخاطر، ومنها دراسة حول مجمع تأمين خاص بالنقل البري والبحري والجوي مع أخطار الحرب والشعب والإرهاب. مبيناً أن ذلك لا يزال يناقش ضمن مجلس الإدارة.

كما كشف الأمين العام عن دراسة لتجميع تأمين أخطار المقاولين (الهندسي) إضافةً لدراسة إنشاء مجمع لأخطار الحريق، بحيث تترافق هذه المجمعات مع مرحلة إعادة الإعمار في سوريا، إضافةً إلى أن الاتحاد يبحث موضوع إحداث مركز تدريب خاص بالموظفين في القطاعين العام والخاص، على أن يتبع هذا المركز للاتحاد ويكون تحت إشرافه، ويعتمد هذا المركز على الخبرات والكفاءات المحلية المتوافرة، إضافةً لطلب بعض الخبراء الخارجيين في حال الحاجة لذلك.

وحول تفاصيل هذه الدورات بين أن المنهج التي يبحثه يشتمل على ٢٥٠ ساعة تدريب، ضمن ٣ مستويات مبتدأً ومتوسطاً ومحترف تأمين، حيث يسمح ويوهل المستوى الثالث وهو محترف تأمين أن يشغل مهمة مدير في القطاع. وعن الفترة الزمنية التي يحتاج إليها إنجاز هذا المنهج بين أن ذلك يرتبط بكيفية توزيع ساعات التدريب على أيام الأسبوع، حيث يمكن تقدير الفترة بنحو ستة أيام كاملة بحال تم توزيع التدريب خلال يومين في الأسبوع.

مسافة واحدة

في رد على سؤال حول قيام الاتحاد بمحاباة بعض الشركات على حساب الشركات الأخرى، أكد مراد أن ذلك غير موجود والاتحاد لكل الشركات وبالقدر نفسه، وأنه

مساعٍ لتقارب الأسعار بين الشركات وأن تكون المنافسة بالجودة وتقديم الخدمات